الفصل الرابع
قيمة النقود وتقلباتها

تمهيد:

كانت النقود حدثاً هاماً في تاريخ البشرية حيث تخلصت من مشاكل وعيوب نظام المقايضة، وساعدت الأفراد والمنتجين على المبادلة والتسويق دون صعوبات. لكنه سرعان ما حصلت بعض الآثار غير الإيجابية في التعامل النقدي، مثل غش الدراهم، وتخفيض الأوزان، والتلاعب بالعيارات وغيرها، إلا أن هذه التلاعبات في ظل النظام الذهبي كانت غير قابلة للإخفاء، وتظهر بسرعة. أما في ظل قاعدة الائتمان أو القاعدة الورقية فأصبح من غير الممكن القيام بغش النقود لأنها أصبحت مصنوعة من الورق، وقد اعتبر المتعاملين هذه القاعدة أفضل من الذهب لأنها لا تسمح للحكام بعمليات الغش، ولكن سرعان ما ظهر الفائض النقدي (زيادة الإصدار) الأمر الذي أثر على قيمة النقود، وتأثر المستوى العام للأسعار.

فالسؤال المطروح الآن هو: ما معنى قيمة النقود، وكيف تتقلب صعوداً أو هبوطاً؟ وما معنى القوى الشرائية للنقود؟ وما هي الآثار الناجمة عن تقلبات الأسعار؟

٤ ــ ١ ــ قيمة النقود والقوة الشرائية:

عند دراسة وظائف النقود لاحظنا بأن النقود تقوم بدور مقياس للقيمة ومعيار للسعر، أي تقيس جميع القيم المادية في الاقتصاد، فإذا أردت التعرف على قيمة السيارة فإنك تدرس ما تتضمنه هذه السيارة من الحديد والنحاس والأسلاك والبلاستيك..، وعند دراسة قيمة الحديد نعود إلى قيمته وكيف تحددت هذه القيمة..؟

بعد التعرف على قيمة كل مادة دخلت في إنتاج السيارة نستطيع القول: بأن قيمة السيارة تعادل ٨٥٠ ألف ليرة سورية.

إن قيمة السلع لا تبقى ثابتة، بل تتبدل وتتغير استناداً لتغير التكلفة أو تغير قيمة النقود، ومن ثم فإن قيمة النقود تعني:

«قدرة النقود على أن تتبادل في السوق مقابل كمية محددة من السلع والخدمات، أي قوتها الشرائية»[1].

كما ويرى الدكتور زهير شامية بأن قيمة النقود:

«القوة الشرائية لوحدة النقود، أي مدى الهيمنة والسلطان لوحدة النقد في المبادلات، على كمية السلع والخدمات المختلفة»[2].

نلاحظ من خلال التعريفين السابقين: بأن قيمة النقود يعبر عنها بالقوة الشرائية، فإذا ارتفعت الأسعار لسبب ما وبقيت النقود على حالها انخفضت قيمة النقود فكيف نأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار؟

استناداً لذلك يمكن تحديد قيمة النقود عند ارتفاع الأسعار، هل تبقى ثابتة أم تتغير، وهل تتحدد بمعزل عن الأسعار والتضخم؟

بالطبع تتحدد قيمة النقود من خلال الأسعار وانطلاقاً من ذلك نعرف نحن قيمة النقود كما يلي:

«هي القوة الشرائية للوحدات النقدية وقدرتها على المبادلة في السوق بكميات محددة من السلع والخدمات بغض النظر عن تذبذبات الأسعار».

إن ربط القوة الشرائية للنقود بقدرتها على المبادلة في السوق يعني أن ارتفاع الأسعار قد يؤثر على هذه القدرة، فقد ترتفع قيمة النقود وتبقى الأسعار على حالها، وقد تنخفض قيمة النقود وتبقى الأسعار على حالها، واستناداً لذلك يظهر لدينا خاصتين لقيمة النقود:

أ ـــ القدرة الشرائية: وتعني ما تشتريه وحدة النقد من سلع وخدمات خلال العام دون تبدل، فإذا انخفضت قيمة النقود ينخفض عدد الوحدات التي تشتريها هذه

(١) زينب عوض الله، محمد أسامة الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٠٩.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٨٣.

الوحدة، فإذا كانت الليرة السورية تشتري متراً من القماش وبعد سنة ارتفع السعر فأصبحت تشتري نصف متر بدلاً من المتر، هذا يعني (تبدل القوة الشرائية لوحدة النقد).

ب ــ تحركات الأسعار: قد ترتفع الأسعار نتيجة انخفاض قيمة النقود، وقد ترتفع الأسعار نتيجة ارتفاع تكلفة المنتجات وخاصة المستوردة، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض قدرة النقد على الشراء أي ارتفاع السعر بفضل عوامل غير نقدية أدى لانخفاض القوة الشرائية رغم الثبات النسبي لقيمة النقود داخلياً.

إن هذه الخصائص قد لا تنفصل عن بعضها وتترابط بشكل متين بحيث لا نستطيع معرفة أسباب تراجع القوة الشرائية، هل يعود ذلك لتدني قيمة النقود أم لتغير التكلفة ومن ثم السعر؟ أم لعوامل أخرى غير معروفة؟

بالطبع يرتبط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال الاستيراد والتصدير، وبالتالي إذا كانت قيمة النقود الوطنية مستقرة القيمة للنقود الأجنبية، فإن ارتفاع سعر سلعة أجنبية كالقماش مثلاً سوف يؤثر على قيمة العملة الأجنبية وعلى قيمة العملة الوطنية لأن المستورد سوف يستخدم هذه السلعة في إنتاج الألبسة التي قد ترتفع قيمتها رغم عدم تغير قيمة العملة الوطنية، فالعلاقة بين السعر وقيمة العملة الوطنية تكاد تكون قوية لدرجة يصعب معها فصلهما عن بعضهما البعض. فكيف يمكن قياس العلاقة بين الأسعار وقيمة النقود؟

وهل تؤثر الأسعار على قيمة النقود سلباً أم إيجاباً؟

٤ ــ ٢ ــ قيمة النقود ومستوى الأسعار:

تحمل كل سلعة قيمتان، قيمة استعمالية، وقيمة تبادلية أو كما يقال: (قيمة ذاتية وقيمة موضوعية)، تعبر القيمة الاستعمالية عن قدرة السلعة على إشباع الحاجات، فنحن نشتري الخبز لكي نأكله، ونشتري الثياب لكي نلبسها وهكذا..

أما القيمة التبادلية للسلعة فتظهر عند مبادلة سلعة مقابل سلعة أو عند بيع السلع في السوق، فالمنتج الذي يقدم السلع للسوق إنما يريد الحصول على قيمتها التبادلية.

يتحدد السعر في السوق استناداً لعاملي العرض والطلب وبالتالي يتضمن السعر كمتغير اقتصادي الخصائص التالية:

أ ـــ السعر هو انعكاس للقيمة التي تتضمن التكلفة والربح.

ب ـــ يتحدد السعر في أي اقتصاد استناداً للكميات المعروضة (الإنتاج) والكميات المطلوبة (الاستهلاك)، أي قد يرتفع أو ينخفض عن القيمة.

ج ـــ تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً هاماً في تحديد السعر فالدخول وحجم الإنفاق والتشغيل يؤثرون في السعر.

د ـــ يؤدي السعر لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فإذا ارتفع السعر ينخفض الاستهلاك وينخفض معه الإنتاج وبالمقابل، إذا انخفض السعر يزداد الاستهلاك ويزداد معه الإنتاج.

يتضح لنا من خلال مفهوم السعر وخصائصه بأن الاقتصاد الوطني ينعكس في السعر، فالسعر يحدد العرض والطلب ويؤثر على الدخل ويتأثر بالدخول، ومن ثم تؤثر الأسعار على قيمة النقود، لأنه عند ارتفاع الأسعار سوف تنخفض قيمة النقود وبالمقابل عند انخفاض السعر ترتفع قيمة النقود[1].

إن جوهر العلاقة بين السعر والنقد يتركز في القيمة التي هي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالتكلفة مثلاً قد لا تشكل ٥٠% من قيمة السعر وقد تزيد عن السعر لذلك تظهر السياسة بمفهومها الكبير كمحدد لهذا السعر، فقد ترغب الدولة بمساعدة المنتجين فتزيد لهم الأرباح فتزداد الأسعار، وقد ترغب الدولة بمساعدة المستهلكين فتنخفض الأرباح فتنخفض الأسعار.

إذاً تكون العلاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود، أي إذا ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود، وبالمقابل إذا انخفض المستوى العام للأسعار ارتفعت قيمة النقود، ولكن يجب ألا يفهم من هذه العلاقة أن كل متغير يعمل بمفرده ومستقل عن الآخر، بل هما تعبيران مختلفان لحقيقة واحدة هي (مبادلة السلع بالنقود) والحقيقة الواحدة لا تكون سبباً وأثراً في آن واحد.

(١) كارل هاينس تينرت: معجم الاقتصاد، مطبعة برلين للاقتصاد، برلين ١٩٨٦ ص ٤١٩ (باللغة الألمانية).

إن الاقتصاد النقدي الحديث وتطور أسواق المال والمبادلات يوضحان حقيقة العلاقة بين قيمة النقود والأسعار حتى أصبحت هذه الحقيقة بمثابة بديهة لكل مواطن في الظروف الراهنة.

٤ ــ ٣ ــ قياس تغيرات قيمة النقود:

تتبدل قيمة النقود من فترة لأخرى وتختلف من فترة الركود إلى فترة التضخم. وحتى نستطيع قياس تغيرات هذه القيمة لا بد من استخدام الأرقام القياسية، ولما كانت القوة الشرائية للنقود عبارة عن مقلوب مستوى الأسعار، فإنه من خلال دراسة تطور الأسعار يمكن أن نحدد قيمة النقود وتطورها خلال فترة زمنية معينة.

ويقصد بالأرقام القياسية «سلسلة من الأرقام تعبر عن التغيرات التي تلحق بظاهرة معينة خلال فترات متلاحقة مقارنة بما كانت عليه في بداية فترة الدراسة».

أما السلسلة الزمنية «هي متتالية من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن»[١].

فقد ندرس الصادرات في الاقتصاد وقد ندرس درجات الحرارة، وقد ندرس تطور الأسعار لمجموعة من السلع لعدة سنوات.

كما ويقصد بالأرقام القياسية للأسعار «سلسلة من الأرقام تبين التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام خلال فترة أو فترات مختلفة بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة تتخذ أساساً للقياس أو قاعدة للمقارنة ويطلق عليها فترة الأساس (سنة الأساس)[٢].

واستناداً لما تقدم من تعاريف ومفاهيم يمكن اختصارها في تعريف سهل ومبسط يقول:

الرقم القياسي هو مقياس إحصائي يبين التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما، أو على مجموعة من الظواهر المترابطة خلال فترة زمنية»[٣].

(١) محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض: مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة عمان ٢٠٠٥ ص ٤١٠.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٨٧.

(٣) عدنان حميدان ــ فريد الجاعوني ــ عمار ناصر آغا ــ منذر عواد: مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٤، ص ٣٦٣.

ولكي نقوم بتركيب وحساب الأرقام القياسية للأسعار يجب علينا اتباع الأسس والقواعد التالية:

١ ــ لا يمكن للجهات الإحصائية أو للمكتب المركزي للإحصاء دراسة تطور جميع السلع والخدمات لأنها تتجاوز عشرة آلاف سلعة وهذا الأمر يستدعي حصر هذه السلع ووضعها في سلاسل يصعب ضبطها وتدقيقها لذلك يمكن اختيار مجموعة من السلع بحيث تمثل بقية السلع وعادة ما يطلق عليها (سلة السلع) تمثل جميع القطاعات أصدق تمثيل وأحياناً يطلق عليها (سلة أسعار المستهلك) عند دراسة التضخم أو الركود.

إذاً يجب علينا اختيار عينة من السلع تمثل جميع السلع الموجودة في الاقتصاد بحيث يعكس الارتفاع أو الانخفاض في هذه السلع الارتفاع أو الانخفاض في أسعار السلع الأخرى.

٢ ــ تحديد سنة الأساس بدقة بحيث تكون سنة عادية ليس فيها من الحوادث الطارئة أو المواسم الرديئة، أو الأحداث السياسية والاجتماعية المتقلبة وغيرها.

٣ ــ يجب أن ننسب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة مع سنة الأساس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

فإذا كان سعر السيارة في سنة الأساس ١٢٥٠٠٠٠ ليرة وارتفعت بعد سنتين أو ثلاثة إلى ١٥٠٠٠٠٠ ليرة فيكون الرقم القياسي للسيارة:

$$\text{الرقم القياسي للسيارة} = \frac{١٥٠٠٠٠٠}{١٢٥٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٠\%$$

هذا يعني أن سعر السيارة قد ارتفع ٢٠% عن سنة الأساس.

٤ ــ نحول الأسعار الحقيقية لجميع السلع إلى أسعار مئوية خلال سنة الأساس وخلال سنة المقارنة ثم نجمع السعر المئوي لجميع السلع ونقسمه على عدد السلع فنحصل على متوسط الأسعار كما في الجدول التالي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المئوي	السعر الحقيقي	السعر المئوي
١	٢٥	١٠٠	٣٥	١٤٠
٢	٥٠	١٠٠	٧٥	١٥٠
٣	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠
٤	٧٥٠	١٠٠	٩٥٠	١٣٠
٥	٣٥٠	١٠٠	٤٠٠	١١٤
٦	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٢٥
٧	٢٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠
المجموع		٨٠٠		١١٧٩

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠٠٥} = \frac{٨٠٠}{٨} = ١٠٠$$

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠١٠} = \frac{١١٧٩}{٨} = ١٤٧$$

أي أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٤٧% عن عام ٢٠٠٥ وهي مؤشر عن حالة التضخم التي يمر بها هذا الاقتصاد وهو من المعدلات المرتفعة لأنه بالمقابل سوف تنخفض قيمة النقود بمقدار ٤٧% أي أن وحدة النقد أصبحت غير قادرة على شراء نفس السلعة في السابق.

إن هذه الطريقة لا تميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لذلك اقترح الإحصائيون إضافة ما يسمى بالوزن النوعي لكل سلعة لأن سلعة الخبز أو البطاطا ذات أهمية أكبر بالنسبة للفقير من الغني لأنه لم يستطع إشباع كافة احتياجاته من خلال الدخل الذي يحصل عليه. فإذا أعطيت كل سلعة وزناً معيناً يتناسب مع حاجة الأفراد لها تصبح هذه الطريقة (طريقة الأرقام القياسية المرجحة) فيصبح الجدول السابق كما يلي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المئوي × الوزن	السعر الحقيقي	السعر المئوي × الوزن
١	٢٥	١٠٠ × ٨ = ٨٠٠	٣٥	١٤٠ × ٨ = ١١٢٠
٢	٥٠	١٠٠ × ٥ = ٥٠٠	٧٥	١٥٠ × ٥ = ٧٥٠
٣	١٥٠	١٠٠ × ٣ = ٣٠٠	٣٠٠	٢٠٠ × ٣ = ٦٠٠
٤	٧٥٠	١٠٠ × ٢ = ٢٠٠	٩٥٠	١٣٠ × ٢ = ٢٦٠
٥	٣٥٠	١٠٠ × ٣ = ٣٠٠	٤٠٠	١١٤ × ٣ = ٣٤٢
٦	٢٠٠	١٠٠ × ٥ = ٥٠٠	٢٥٠	١٢٥ × ٥ = ٦٢٥
٧	٢٥٠	١٠٠ × ٢ = ٢٠٠	٣٠٠	١٢٠ × ٢ = ٢٤٠
٨	١٠٠	١٠٠ × ٦ = ٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠ × ٦ = ١٢٠٠
المجموع		٣٤٠٠		٥١٣٧

إذا حسبنا مجموع الأوزان يكون:

٨ + ٥ + ٣ + ٢ + ٣ + ٢ + ٥ + ٦ = ٣٤

$$\text{متوسط الأسعار المئوية المرجحة لسنة الأساس} = \frac{٣٤٠٠}{٣٤} = ١٠٠$$

$$\text{متوسط الأسعار المئوية المرجحة لعام ٢٠١٠} = \frac{٥١٣٧}{٣٤} = ١٥١,٠٨\%$$

أي أن الأسعار ارتفعت عن عام ٢٠٠٥ بحدود ٥١,٠٨% بينما يلاحظ في الطريقة السابقة ارتفعت بنسبة ٤٧% وقد نتج هذا الفارق عن ترجيح السلع بالأوزان التي أعطيت لها.

إن قيمة النقود قد انخفضت بنسبة ٥١,٠٨% بينما في الطريقة السابقة انخفضت بنسبة ٤٧% هذا يعني أن قيمة النقود قد انخفضت أكثر حسب هذه الطريقة نظراً لترجيح السلع وطالما أن القوة الشرائية للنقود ارتبطت بالأسعار هذا يعني انخفاض أكثر في قيمة النقود.

يتضح مما سبق بأن الأرقام الإحصائية هي أداة إحصائية لقياس حركة الأسعار صعوداً أو هبوطاً أي توضح التغير النسبي في مستوى الأسعار، وبما أن مستوى الأسعار في هذا المثال هو متوسط مجموعة أسعار عدة سلع لذلك يمكن أن نتصور وجود عدة

متوسطات لأسعار السلع (مثل متوسط أسعار السلع الغذائية ــ سلع البناء ــ السلع الصناعية..) كما ويمكن أن نجد في الحياة العملية متوسط أسعار التجزئة ــ متوسط أسعار الجملة ــ متوسط إيجار المساكن ــ متوسط أسعار المواد التكنولوجية... وهكذا.

إضافة إلى ذلك فإن المستوى العام للأسعار حسب المثال السابق هو مجرد رقم تقريبي، أي ليس دقيقاً بشكل كامل ولا يعبر عن التضخم الحقيقي، بل هو مجرد حساب تقريبي لمستوى التضخم وارتفاع الأسعار، ولا يمكن اعتبار هذا المتوسط قريب من الدقة إلا إذا أخذنا جميع السلع والخدمات بشكل كامل وهذه عملية مستحيلة أن نمثل جميع السلع والخدمات في أي حساب للأسعار نظراً لزيادة عددها لذلك يكتفى أحياناً بعدة سلع تمثل القطاع بشكل دقيق وتعبر عن الحالة بشكل كامل.

٤ ــ ٤ ــ استقرار قيمة النقود:

بعد أن تعرفنا على قيمة النقود وعلى مستوى الأسعار والعلاقة بينهما يجب أن نحدد ما هي العوامل التي تؤثر على قيمة النقود؟ وهل قيمة النقود مفهوم أو متغير مستقل يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها؟ أم أنها متغير اقتصادي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية الأخرى؟ ثم يمكن التساؤل ما معنى الاستقرار في قيمة النقود؟

تتأثر قيمة النقود بالعوامل التالية:

١ ــ كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية يجب أن تتكامل وتنسجم مع كمية السلع والخدمات المنتجة، أي يجب على الدولة أن تحدد نسبة مثلى يمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم الإصدار، هل نصدر النقود إلى السلع بحدود ٢٠% أم ٥٠% وأيهما أفضل، وهذا الأمر يختلف من بلد متقدم إلى بلد متخلف، وبالتالي يلعب حجم الإصدار النقدي دوراً هاماً في تحديد قيمة النقود واستقرارها.

٢ ــ سرعة تداول النقود، ويعبر عنها بجملة كم مرة تدور الليرة في الاقتصاد الوطني سنوياً، خمس مرات، سبع مرات، أم أقل من ذلك، وتتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها عدالة توزيع الدخل وطريقة إنفاق هذا الدخل خلال فترة سنة، وسوف نشرحها لاحقاً بشكل مفصل.

٣ ــ الظروف الاقتصادية ويقصد بها حالة الرواج أو الكساد، حيث يزداد الإنفاق في حالة الرواج بينما ينخفض الإنفاق في حالة الركود، وبالتالي ترتفع قيمة النقود عندما ينخفض حجم الإنفاق (أي يدخر الأفراد الوحدات النقدية أو يحجبونها عن التداول) وبالمقابل في حالات الرواج يظهرونها فتنخفض قيمة النقود لأنها كثرت في السوق.

٤ ــ كمية السلع والخدمات: تصدر الدولة النقود لكي يتم تصريف السلع والخدمات المنتجة، فإذا انخفضت كمية السلع فلا داعي لإصدار النقد، وإذا توقف الإنتاج يفقد النقد مبرر وجوده، لذلك طالما زاد الإنتاج على الدولة زيادة الإصدار لزيادة حجم التصريف، وبالمقابل كلما انخفض حجم الإنتاج على الدولة تخفيض حجم التداول النقدي لكي لا تتأثر قيمة النقود.

٥ ــ توزيع الدخل: إن مهمة الدولة الأساسية هي العدالة في توزيع الدخول، لأن عدالة توزيع الدخل تعني زيادة حجم الإنفاق الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج، وبالمقابل فإن سوء توزيع الدخل سوف يراكم الثروات لدى البعض فينخفض حجم الإنفاق فيحصل الركود. أي ترتفع قيمة النقود عندما يدخرها الأفراد أو تحجب عن التداول.

٦ ــ الادخار والاستثمار: إن زيادة حجم الادخار سوف تحجب النقود عن التداول فإذا لم يتحول الادخار إلى استثمار فإن الاقتصاد سوف يتجه للركود، أي سوف ترتفع قيمة النقود، وبالمقابل إذا توجه الادخار إلى استثمار سوف يزداد عرض السلع والخدمات ويحصل الرواج الأمر الذي يؤدي لتخفيض قيمة النقود.

إن هذه العوامل المذكورة مع غيرها سوف تساهم في زيادة أو تخفيض قيمة النقود أو إن صح التعبير تساهم في استقرار قيمة النقود، فتلعب النقود دوراً هاماً في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.